الفصل الثالث

العلاقة بين الشاه وعلماء الدين في إيران

انقسم علماء الشيعة في إيران إلى ثلاثة أقسام تجاه العلاقة بالشاه، فهناك جماعة من العلماء مؤيدة لسياسته في جميع الأحوال وأينما اتجه، وهناك مجموعة معارضة لسياسته وهم قلة، وأما القسم الثالث فهم الصامتون السلبيون الذين لا يتدخلون في السياسة، ويتجهون فقط للشؤون الدينية، ولما كان من المهم إلقاء الضوء على هذه العلاقة لأهميتها في المجتمع الإيراني ولتوجهات علماء الدين الشيعة في ذلك الوقت اهتماماتهم، ويمكن تلخيص تلك السمات والاهتمامات بالآتي:

١- الصراع على موارد الحوزات العلمية: فمن المعتاد أن هناك مصادر مالية تأتي من الأوقاف أو التجار أو زكاة الأخماس أو الوصايا التي يخصص إنفاقها على مدارس دينية معينة أو حوزة دينية معينة في مدينة أو تحت إشراف أحد علماء الدين الذي يقوم بإنفاقها على تلاميذه وعلى مدرسته، وغالبًا ما تكون هذه الموارد مثار خلاف وصراع على توزيعها.

٢- الصراع بين العلماء حول الوعظ في المساجد وفي المناسبات الدينية؛ لأن هذا الوعظ يجر معه مكاسب مالية، وكلما كان صوت الخطيب جميلًا وعاليًا ومؤثرًا في نفوس العامة كان ثمن استجلابه للخطبة والوعظ غاليًا، ويكشف أبوالفضل البرقعي هذه الحقيقة في كتابه (سوانح الأيام)، كيف أنه تعرض شخصيًّا للمزاحمة والإهمال من الأقوياء على الرغم من كونه أعلم منهم[١].

(١) آية الله العظمى السيد أبوالفضل البرقعي القمي: سوانح الأيام، ص٢٦ وما بعدها - مكتبة العبيكان، ط٢، الرياض، ٢٠١٤م.

٣- من علماء الدين الشيعة الإيرانيين المخالفين لسياسة الشاه رضا بهلوي المتعلقة بالحركة الدستورية الشيخ فضل الله النوري الذي قاد حملة المعترضين على أساس أن الدستور المقترح إنما هو استعارة من الدساتير الغربية المخالفة للإسلام، وقد أعدم هذا الشيخ علنًا في ميدان توبخانه بحضور جمهور العلماء، وقد نادى الشاه بنزع حجاب المرأة، وأن يلبس الرجل القبعة البهلوية، وألا يلبس العمامة رجل إلا معه إذن من الحكومة. وقد أدت سياسة الشاه رضا بهلوي إلى خلعه بعد الحرب الثانية من قبل الإنجليز ونفيه إلى جزيرة موريشيوس وتنصيب ابنه محمد على العرش، فكان الناس مبتهجين بانتصار الحلفاء وحتى بدخول الجيش الروسي إلى إيران.

٤- في تلك الفترة عم الفساد بين الأدعياء من رجال الدين الذين يلبسون العمائم زورًا وبهتانًا، فيقومون بعقد زيجات لأغراض مشبوهة أو يوقعون طلاقًا كل ذلك طلبًا للمال، وشاع وجود أدعياء العلم ممن يعظون الناس من دون علم حقيقي، فيضلون المجتمع، ويكذبون على الدين وعلى المذهب، وقد شهد بهذه الحقيقة آية الله العظمى البرقعي في كتابه السالف.

٥- يشير السيد البرقعي إلى أن اختيار مرجع المذهب الديني عند الشيعة لا يتم فقط باختيار الأكثر علمًا بل الأكثر قدرة على جمع المال لطلابه[١] وقد ذكر أيضًا أنه قد تم تهديده بألا يذكر أي عالم سوى البروجردي، ويتهم الغرب بأياديه يقودهم آية الله البروجردي، وكان آية الله الكاشاني المعارض يؤيده البرقعي وبعض القلة من العلماء، وقد أبعد الكاشاني إلى لبنان، فكان يدعو إلى أن يقود البلاد محمد مصدق،

(١) اية الله العظمى السيد أبو الفضل البرقعي: المصدر السابق.

وبعد رجوع الكاشاني من لبنان تم انتخاب مصدق سنة ١٩٥١م، وساعد الكاشاني وفدائيو الإسلام على تأميم النفط من قبل مصدق، ولكن مصدق ناصب الكاشاني وفدائيي الإسلام العداوة، وسجنه في بيته ما أضعف مصدق، وهيأ الفرصة لرجال الشاه وأمريكا لعودة الشاه والانقلاب على مصدق سنة ١٩٥٣م. وقد أوضح مايلز كوبلاند ضابط المخابرات المركزية الأمريكية في سيرة حياة كيف قامت المخابرات الأمريكية ودور بعض الشركات الأمريكية بعمل انقلاب على مصدق وإعادة الشاه إلى الحكم[١].

٦- يوضح الشيخ البرقعي حالة علماء الدين الشيعة في إيران في وقت دراستهم الدينية وأعمالهم في المساجد والحسينيات، وقد رسم لنا صورة سلبية عن سلوكهم غير الأخلاقي وتعاملهم مع العامة وتركيزهم على جمع المال ومواعظهم التي تدور حول المعجزات والأساطير، ويتجنبون ما فيه مصلحة ونصحٌ في سلوك الناس وتعامل[٢] وكشف الشيخ البرقعي أن أكثر علماء الشيعة قد تركوا القرآن الكريم، فاتجه بعضهم إلى الفكر الصوفي أو ما يسمونه العرفان تلطفًا وهروبًا من كلمة الصوفية، وبعضهم اتجه نحو الأفكار المجوسية (القومية) من التراث القديم الذي تزخر به كتب الإخباريين من الشيعة، وفئة نحت منحى الفلاسفة، وكتب كتابين ينتقد فيهما هذا المنحى، وهما كتاب (التفتيش) و(حقيقة العرفان) وألف كتاب (عقل ودين) وفيه الرد على المتأثرين بالفلسفة اليونانية من علماء الشيعة، وألف كتاب الشعر والموسيقا أوضح فيه مفاسد الشعراء والمغنين المخالفين للدين، وألف

(١) ما يلز كوبلا ند (حياة ما يلز كوبلا ند الضابط في المخابرات المركزية الأمريكية ودوره في مصر وسوريا ولبنان وإيران)، ترجمة: صادق عبد علي الركابي، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧م.

(٢) آية الله العظمى السيد أبو الفضل البرقعي القمي: المصدر السابق، ص٤٢ وما بعدها.

في أحكام القرآن، وقد رد عليه بعض علماء الشيعة المؤمنون بالخرافات والمعجزات، وكتب كتاب (درس من الولاية) قام بتنزيه الإمام علي مما ينسب له من بعض الشيعة من صفات الألوهية، فكان هذا الكتاب محل جدلٍ بين العلماء في وقته كما في (تراجم الرجال) وخاصة الرواة الذين وردوا في كتاب (الكافي)، فقد انتقدهم بوضوح عدم توثيقهم من مصادر الشيعة نفسها، وهذا الكتاب قد طبع فيما بعد، وسمي (كسر الصنم)، وبسبب أفكاره المستقيمة، فقد حورب من قِبل علماء الشيعة، فاتهموه بالوهابية، وحاربه رجال السلطة[1] وقد نحا باللائمة على كل من البروجردي وشريعة مداري لمسايرتهما التيار المذهبي. وذكر جملة من العلماء المتعصبين للمذهب الذين ليس لهم قدرة علمية على تمحيص الحقيقة، بل سيطر عليهم الميراث الفكري المذهبي، فلا يستطيعون الخروج عليه. فاتسعت معاداة علماء إيران له وخاصة علماء السلطة، فسعوا إلى طرده من إمامإمامة مسجده (وزير دفتر دار بطهران) ثم بالتضييق عليه بداره إلى أن أخرج منها، فقام بالتظلم والكتابة إلى المراجع الدينية والأوقاف، فلم يستجب له أحد وهو في السبعين من عمره، فضعفت حاله، وتوفيت زوجته، وانفض عنه الناس حتى أقاربه، فأصبح وحيدًا، ولكنه ظل متمسكًا بأن الله معه ما دام يدعو إلى عقيدة التوحيد وشريعة القرآن وترك ما عداها من أساطير الشيعة.

٧- وبعد الثورة الإيرانية كان كثير من العلماء يأملون أن يتم إصلاح الفكر المذهبي الديني الذي كان يستفيد منه الشاه لقيادة العوام، ولكن بعد الثورة استمر النهج المذهبي نفسه يمارس بل إن الأجنحة الدينية المتطرفة والغلاة من الشيعة هم الذين يقودون المشهد السياسي للدولة،

(١) آية الله العظمى السيد أبو الفضل البرقعي القمي: المصدر السابق، ص٧٠-٨٤ وما بعدها.

وقد أوضح العلامة البرقعي كيف أن جهوده الإصلاحية بعد الثورة لم تقابل بترحاب، وأن الشيوخ القدماء أنفسهم قد تسلقوا من جديد المناصب في الدولة، ويذكر أنه كان صديقًا للخميني في الدراسة على يد الشيخ عبدالكريم الحائري، وقد حاول اللقاء به بعد الثورة والكتابة إليه، ولكنه كان يجابه بالرد والإهمال وإن الخميني علق قائلًا: إن البرقعي لا يحسن تجميع الناس حوله.

وعرض الشيخ البرقعي جملة من آراء المصلحين وكتبهم في مذهب التشيع، منهم محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني، والشيخ حيدر علي قلمداران، والشيخ مصطفى حسين طبطبائي.

أسباب سقوط حكم الشاه:

اهتم كثير من الكتاب بالبحث في أسباب سقوط حكم شاه إيران وخاصة من الغربيين، منهم أدور سابليه في كتابه (إيران مستودع البارود) نجملها فيما يلي:

١- معاداة بعض رجال الدين من مذهب الشيعة الإثنا عشرية وتقريب بعض المساندين لحكمه.

٢- ادعاء الشاه أنه يمثل إرادة الإمام الغائب، وأنه قد قابل الإمام علي في منامه.

٣- تركيز الشاه على جباية الأموال من مجموع الشعب وترك طبقة الفقراء يعم بينهم الجهل والمرض والأمية وتركز الأموال بيد قلة من المنتفعين الذين يدورون حول مراكز النفوذ.

٤- استفحال الفساد المالي والرشوة في مفاصل الدولة وعدم قدرة الشاه على تنظيف بؤر الفساد.

٥- اتباع الشاه نهج البذخ في الإنفاق على مظاهر البلاط الملكي ما سبب فجوةً بينه وبين الكثير من المحرومين من شعبه.

٦- انتشار حركات التمرد الفكرية وخاصة من الاتجاه اليساري حيث كانت هذه الفئات هي التي ترفع لواء الإصلاح على الرغم من وجود بعض المصلحين الدينيين أو الذين نادوا بالتوفيق بين الإصلاح الديني المذهبي والإصلاح الاجتماعي، وقد استعرضنا جملة منه.

٧- تسلط الأجهزة الأمنية وخاصة (السافاك) التي حلت محل محاكم التفتيش التي سادت في القرون الوسطى، والتى بطشت بالشعب الإيراني وغالبيته المتدينة الذين يناوئون الحزب الملكي مرتكبة أشد أنواع الممارسات بشاعة ضد إنسانية الانسان من صنوف التعذيب الوحشي والتنكيل الهمجي الذى كان الشاه يستمتع بسماعه من أصوات أنين خصومه حسبما ذكره الكاتب جعفر حسين نزار في كتابه (الثورة الإسلامية في إيران) انظر: ص١٥٣ وما بعدها وأيضًا تسلطهم على مظاهر الإصلاح الاجتماعي والمالي وظهور طبقة منتفعة في القوى الأمنية التي تستخدم نفوذها لابتزاز الأموال من المواطنين وانحدار هذا النهج إلى بعض رجال الجيش الإيراني. ٨- تحول ولاء البازار (أصحاب المحال والدكاكين والباعة في الأسواق) ضد الشاه لما كان يلاقونه من ضغوط مالية وسياسية من أجهزة الدولة وفسادها وتحول هذا الولاء إلى المنادين بالإصلاح والثورة.

٩- تأخر الشاه في إصلاح ما ذكر آنفًا وفوات الوقت وإدراك الغرب وخاصة أمريكا أن الوضع السياسي لحكم الشاه يتجه إلى السقوط، وأن الإصلاح أمر ميؤوس منه.

١١- تحول وسائل الإعلام إلى وسائل غير نافعة للبلاد اتخذ أكثرها وسيلة التزلف والثناء للشاه وبشكل مبالغ فيه.

١٢عدم اتخاذ الحكمة والحزم في ضبط المظاهرات وانفلات الأمن وضعف السلطة في معالجة الخارجين عن النظام[١].

١٣- ومن الإصلاحات الشكلية التي قام بها الشاه إشاعة الاحتفالات بالمناسبات المتعلقة بتاريخ إيران القديم وكذا استبداله بالتاريخ الهجري الإسلامي التاريخ السائد في إيران المتعلق بتاريخ تأسيس الدولة الإيرانية الأخمينية، وكان ذلك سنة ١٩٧٦م ويرى تيري كوفل أن الثورة الإيرانية كان سببها فشل سياسة الشاه الاقتصادية خاصة التي أضرت بالطبقة الوسطى والفقيرة، ويرى أن الثورة كانت في الأصل من صنع المثقفين الإيرانيين سواء من اليسار أو من اليمين الإسلامي، وقد بدأت بمظاهرات طلابية أيدتها النقابات العمالية، وبسبب قمع هذه المظاهرات بشدة التحق الكثير من رجال الدين بهذه الاحتجاجات، فكانت فرصة للخميني ولمؤيديه لإشعال النقمة ضد الشاه عن طريق نشر خطب الخميني في كاسيت[٢].

رأي فقهاء الشيعة الإثنا عشرية في إيران في البرلمان المنتخب:

اختلف فقهاء الشيعة الإمامية المقرين بالطريقة البرلمانية الانتخابية على تفاصيل عدة منها: وجوب أن يكون الأعضاء من المسلمين ومن مذهب الشيعة الإثنا عشرية والملتزمين بقواعد المذهب، واختلفوا في مسألة التصويت بالأغلبية، فذهب البعض بجواز ذلك في حالات الاختيار بين الحسن والأحسن، أما رأي

(١) أدور سابليه: المصدر السابق، ترجمة: حسين عبد الزهرة مجيد، ص١٥-٧٠ وما بعدها.

(٢) تييري كوفيل: المصدر السابق، ص٦٩.

الأغلبية إذا كان مخالفًا للإسلام ولقواعد المذهب فليس له من مشروعية، وقيدوا رأي البرلمان وإن صدر بالأغلبية ألا يخالف اجتهاد الولي الفقيه النائب عن الإمام الغائب. وعمومًا فقد عرف الفقهاء المؤيدون للملكية الدستورية بفقهاء المشروطية التي تمخضت عن طلبهم للملك بإصلاحات وتقييد حكمه بشروط شرعية يرونها على خلاف وتفصيل فيما بينهم، في حين يرى مخالفوهم من العلماء أن الملكية الدستورية قد تكون أسوأ من الملكية المستبدة (المقيدة بالشرع الإثنا عشري) التي يطالبون بإقامتها، وقد عارضوا إقامة دستور باعتباره مخالفًا للشرع الإلهي، وعارضوا انتخاب برلمان إلا أن يكون جميعهم من الفقهاء، وعارضوا مبدأ الأغلبية خاصة حينما يكون مخالفًا لقواعد الشرع والمذهب، وخالفوا في المناداة بمبدأ الحرية والمساواة باعتبارها مخالفة، وتتخذ سببًا لمخالفة قواعد الشرع، وطالبوا برقابة الفقهاء على شؤون الدولة، وهم يرجحون نظام الملكية المستبدة على الملكية الدستورية، ويعيبون على أهلها أنهم متأثرون بالغرب. نشير أيضًا إلى وجود تفكير ليبرالي في إيران في هذه الفترة إن كان ضعيفًا على رأسه ميرزا ملكم خان الذي درس بباريس، وطالبت هذه الحركة الشاه بسن قوانين للإصلاح، وخاصة مبادئ فصل السلطات الثلاثة[١].

(١) سلطان محمد النعيمي: المصدر السابق، ص٣٥ وما بعدها.